التحوّل الرقمي في القطاع التربوي الجزائري:
بين الواقع والرهان

الطيب زاوي
مفتش التعليم المتوسط، مديرية التربية لولاية وهران، الجزائر
iem31phy1@gmail.com

مقدمة

من المعلوم أنّ السلطات العمومية في الجزائر سعت جاهدة - لاسيما منذ مطلع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين - لجعل عملية الرقمنة شاملة الاستخدام في كل الهيئات والقطاعات الحكومية. وتنفيذًا للبرامج والسياسات العامة للدولة، باشرت وزارة التربية الوطنية رقمنة العديد من العمليات الهامة، خاصة تلك المتعلقة بتسيير الموارد البشرية والمادية. وقد كُلّلت بتعميمها على أكثر من صعيد، سواء ما تعلق بالحياة المدرسية للمتعلمين أو بالمسارات المهنية للمستخدمين وحتى بالمرافق والهياكل المدرسية.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن منظومتنا التربوية قد قطعت شوطًا كبيرًا في درب تحوّلها الرقمي، ألا وهو الجانب الإداري - البيداغوجي، المشمول على العموم بشكل وافٍ حسب تقديرنا. بيد أن الأمر، من منظور أوسع، يقتضي تسليط الضوء على ما يتبادر إلى الأذهان من جوانب أخرى لا تقل أهمية، من بينها ما يرتبط بدواعي ومآل مواصلة ذات المسار التحولي كمًا ونوعًا؛ ولعل أولاها بالاهتمام هو البحث في مسائل رقمنة الشق الديداكتيكي (التعليمي - المنهجي).

لهذا الغرض، سنتناول في هذه المقالة عرضًا تحليليًا لكل ما أحصيناه من إنجازات، على أن نستهدف بالأساس إثارة النقاش حول سياقات جوهرية لها صلة وطيدة بالموضوع، مع شرح الأسباب التي دفعتنا في نهاية المطاف إلى بلورة رؤية استشرافية، ومن ثمة إبداء ملامح لوجهة نظرنا في معالجة الإشكالية المطروحة.

1. المنجزات

إنّ أيّ مهتم بالشأن التربوي في بلادنا يمكنه بسهولة اكتشاف أن النسخة الأخيرة المحيّنة للنظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنية تُعتبر أهم المشاريع المحققة لحد الساعة. وما كان هذا ليتجسد لولا الخطوات الجبارة التي أقدمت عليها الوزارة الوصية في مضمار التحول الرقمي، اعتمادًا على منهجية قوامها التقييم الدوري والمستمر، والتزامًا بضوابط الاستراتيجية الوطنية للتحوّل الرقمي في الجزائر (2025-2030) [3].

إلى ذلك، فتسجيلات التلاميذ وتحويلاتهم وعملية إدماج المفصولين، إضافة إلى استخراج كشوف النقاط، كلها نجدها الآن خدمات متوفرة عبر الخط (Online)، والتي تتيح أيضًا التسجيل للامتحانات المدرسية الرسمية - مشفوعًا بالاطلاع على نتائجها ومتابعتها - بما فيها من محطات لتقييم مكتسبات مرحلة التعليم الابتدائي، فضلًا عن الحركة التنقلية للأساتذة ومديري المؤسسات التربوية، وكذا ملفات السكنات الوظيفية، التي صارت جميعها تُسيّر بإجراءات رقمية.

ومن بين الأعمال المجسدة ميدانيًا إطلاق أرضيات رقمية رسمية، مثل فضاءي الأساتذة والأولياء. ويتجلى الأخير بمثابة الفضاء الأكثر استخدامًا وأبلغ فائدة في القطاع، باعتباره أداة تكنولوجية تمكّن العائلة والمجتمع من المساهمة بفاعلية في العملية التعليمية، من خلال بيئة تواصل عن بُعد (تسمح مثلًا بالاطلاع على المعلومات والغيابات، ومعاينة النتائج المدرسية، والترخيص بتخفيض سن التمدرس، إلخ) في إطار متابعة تمدرس الأبناء ومرافقتهم طيلة مسيرتهم الدراسية.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إنشاء البوابة الرقمية القطاعية للتوظيف، وهي المنصة الإلكترونية الشاملة التي خُصصت وأصبحت الوسيلة التنظيمية الوحيدة المعتمدة في تسيير كل مسابقات التوظيف الرسمية في قطاع التربية الوطنية، لغرض تسهيل عملية البحث عن المسابقات من خلال تجميع كافة المنصات الإلكترونية الوظيفية في منبر واحد، وتضمنها الترتيبات اللازمة، مثل إجراءات الترشيح والقبول، وإعلان النتائج والاستدعاء.

دون أن ننسى مسألة التعليم عن بعد (بالمراسلة)، التي أُضفي عليها مزيدٌ من التعميم والتيسير جراء فتح باب التسجيل الرقمي للتكوين والتعليم عن بعد، وأيضًا لاستخراج شهادات إثبات المستوى. وأخيرًا وليس آخرًا، منصة الدفع الالكتروني للوزارة (EPAY) التي تمكّن المقبلين على اجتياز الامتحانات الرسمية الوطنية من القيام بعملية تسديد المستحقات عن طريق خدمة الدفع الإلكتروني.

ومما يستحق التنويه ما أفادت به بعض الوسائل الإعلامية والصحافية العام المنصرم، بأن البوابة الرقمية "موعدي" ستُعنى بتوثيق الشهادات ومعادلة المستوى والمصادقة على كشوف النقاط، حيث إن الاستفادة من هذه الخدمات تتم بترتيب المواعيد وتحضير الاستقبال لدى المصالح المركزية المعنية.

علاوة على النظام الرقمي الذي أوضحت مصادر إخبارية وطنية بأن الإدارات التربوية المركزية ستعتمده للاستبيانات ولاستطلاعات الرأي الموجهة خصيصًا لمدراء المؤسسات التعليمية والأساتذة والأولياء. وأضافت هذه المصادر في التفاصيل بأن الأغراض المنشودة من وراء هذا التوجه الإحصائي هي تحليل المعطيات وإنشاء المخططات التمثيلية وتحويل البيانات القابلة للاستخدام، سعيًا لجعل المستخدمين لها يساهمون في صنع القرارات التربوية.

ولأجل الحوصلة، فبعد استقراء حيثيات الموضوع بشيء من التعمق، سندرك أن الإنجازات سالفة الذكر وتحديثاتها أُسست بأبعاد واسعة ليكون من ورائها غايات كبرى؛ إذ يسعنا – استنادًا إلى فحاوى النصوص التشريعية المرجعية [3] – أن نسرد منها ما يلي:

- تعزيز الشفافية في تسيير المرفق العام، ودعم مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.
- تحسين ظروف تمدرس التلاميذ والارتقاء بالحياة الوظيفية للعاملين في ميدان التربية والتعليم.
- تدعيم آليات المتابعة والمراقبة وتسهيل التفتيش، وإثراء عمليات التشخيص والتقويم والاستشراف.
- الإسهام في تشجيع المبادرات وإنماء الكفاءات، وغرس الفضول التكنولوجي البنّاء في الناشئة وتوجيهه.
- تثمين الاستفادة من التكنولوجيا في المحيط المدرسي، وتأمين الانسجام المهني وتنسيق المهام بين الفاعلين.
- تقديم خدمات عمومية أساسية بأساليب راقية، وتعبئة المربّين والأسر لإشاعة الثقافة الرقمية في المجتمع.
- توسيع قنوات التبليغ والإشهار، والتحكم في برمجة الحملات التوعوية والتحسيسية لفائدة كل المعنيين والمهتمين.
- تمتين تواصل الإدارة مع أولياء الأمور للتعرف عن قرب على علامات ونتائج أبنائهم المدرسية، وكذا لإشراكهم في مرافقتهم وتهذيب سلوكياتهم داخل المؤسسات التربوية وخارجها.
- الانتقال من الممارسات التقليدية في التسيير إلى التحوّل الرقمي المبني على التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.
- إرساء استقلالية في تصميم وتطوير الحلول الرقمية بالقطاع، وتوفير الأمن المعلوماتي وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.
- تسهيل الربط البيني للمصالح الإدارية داخليًا وخارجيًا، وتناغم سير العمل داخل المؤسسات، إلى جانب توحيد الوثائق والتدابير المعمول بها في قطاع التربية الوطنية.

2. التحدّيات

من خلال التمعن جيدًا فيما سبق، فإن الرجوع إلى تلك النقاط تشريحًا لمعرفة مدى تطابق مدلولاتها مع بلوغ الأهداف المسطرة، يحيلنا إلى رصد مجموعة من الصعوبات المسجلة تنظيميًا وتقنيًا، لا بد من تذليلها وتجاوزها واقتراح حلول واقعية لرفع كل التحديات التي تعترضنا في أي سبيل نسلكه لتطوير نظامنا التربوي.

فما أحوجنا إلى البحث باستمرار في التحسينات الممكنة، وإدراج كل واسطة أو آلية تفرض المرحلة تطبيقها وتثبت التجربة جدواها. وإن رمنا تعزيز دور المدرسة وتنميتها وفق معايير الجودة في الأداء والمخرجات، حريٌّ بنا أن نبدأ بتشخيص تام لأوضاعها وتمحيص كلي لمدخلاتها، آخذين بعين الاعتبار الدوافع الوجيهة والأسباب الموضوعية الآتية:

- حتمية مراجعة النظم وتقييم البرامج التعليمية وإصلاح المناهج التربوية.
- تحديات الثورة التكنولوجية الحالية وتأثير التقدم الهائل في ميدان المعلوماتية.
- التجارب السابقة في التعامل مع المستجدات والأزمات، على سبيل المثال الالتجاء إلى بدائل الدراسة الصفية وتعويض التعلّم الحضوري، المستعصي خلال فترة جائحة كورونا (COVID-19).
- الحاجة الماسة إلى تأمين فضاءات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وضرورة ضمان الحماية من الآثار السلبية للمنتجات الإلكترونية.
- شح البدائل الرقمية الموجهة خاصة للقصّر وذوي المراحل العمرية الحساسة، مع قلة المصادر المحلية المستندة إلى الضوابط والمرجعيات.
- الطفرة العالمية غير المسبوقة في تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي (بوصفها وسيلة فعالة ومتاحة لتحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع قابلة للتنفيذ وتقديم خدمات احترافية مبهرة).

خاتمة

عالمنا اليوم يتنافس على الإنتاج والمردودية في جميع المجالات، والسباق قائم على قدم وساق بين الدول في تبني اقتصاد المعرفة؛ فتحقيق الأرباح مع التقليل من التكاليف وزيادة مؤشرات النمو في آجال قياسية بالاعتماد على المعارف والعلوم الدقيقة، كل ذلك يُعدّ في الوقت الراهن من مقومات التحضر لدى الشعوب.

يُعدّ التعلّم الذاتي أهم أسس بناء اقتصاد معرفي مرتكز على استثمار رأس المال البشري، وتحويله إلى مجتمع معرفي يبحث عن المعلومة دون مرافقة، ومصدره في ذلك تكنولوجيا المعلومات الأكثر تطورًا؛ فأضحى ارتباط التعلّم الذاتي بالتعليم الإلكتروني واقعًا لا يمكن تجاهله، بل أصبح استراتيجية للتجديد في الممارسة التعليمية التعلمية [2].

هناك العديد من التجارب في توظيف التعليم الإلكتروني لتنمية مكتسبات المتعلمين المختلفة، ليصبحوا قادرين على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. ويمكن اعتبار التعلّم القائم على المشاريع الرقمية والأنشطة الإلكترونية من أهم الأدوات والاستراتيجيات التي تنمي مهارات المتعلمين اللازمة، مثل مهارات التواصل والتعاون وحل المشكلات والثقافة الرقمية ومهارات التفكير العليا، ممّا من شأنه صقل شخصية المتعلم والمساهمة في تكيفه مع التغيرات والتطورات الحاصلة [1].

فعلى الأقل، ما كان يستنزف الزمن والجهد بالاجتماعات المتكررة والحضور الدائم، وربما حتى ما كان يفرضه التعليم الوجاهي من متطلبات، سيصبح مجرد مرحلة زمنية مضت وانقضت. ولقد شاع استخدام المنصات والتطبيقات الرقمية للتواصل المزودة بالمزايا والاختيارات المتعددة، بل وظهرت مؤخرًا تقنيات وأساليب جديدة في حقل التربية والتعليم، فيما يُعرف بالدروس والأنشطة التفاعلية الرقمية وكذا الأعمال الموجهة الافتراضية.

وعليه، سنجد أنفسنا يومًا ما مضطرين لتوسيع الرقمنة كي تشمل باحترافية الجانب التربوي والتعليمي، لأجل

تجاوز عقبات التعليم التقليدي وإعداد جيل قادر على مواكبة تطورات عصره ومستعد للتفكير الإبداعي، وكذا المنافسة في شتى التخصصات العلمية والتكنولوجية. ولعل ذلك يتأتى من خلال الاستعانة بالتعليم عن بعد والتعلم الآلي، بما في ذلك دمج الواقع الافتراضي والواقع المعزز، وتوظيف التقنيات الحديثة ونماذج الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية.

المراجع

[1] المالكي، و. ف. ح، فلمبان، غ. ز. د، ومجلد، أ. ط. توظيف استراتيجية التعلم القائم على المشاريع الرقمية والأنشطة التعليمية الإلكترونية في التعليم عن بعد لتنمية مهارات القرن الحادي والعشرين: مراجعة أدبية، مجلة كلية التربية (جامعة أسيوط - مصر)، 39(8)، 2023، 241-261.

[2] مشاط، س. التعلم الذاتي واقتصاد المعرفة ومقتضيات تجديد الممارسة التعليمية التعلمية: دراسة تقييمية لتجربة الجزائر في ربط التعلم الذاتي بالتعليم الإلكتروني، مجلة الممارسات اللغويّة (جامعة مولود معمري، تيزي وزو - الجزائر)، 15(2)،2024، 266-286.

[3] مقتبس من المنشور الوزاري رقم 839 / و. ت. و/ أ. خ. و، المؤرخ في 2024/11/10، والمتضمن تنظيم ندوة وطنية لتقييم التحول الرقمي في قطاع التربية الوطنية.